

Journal of University Studies for inclusive Research

Vol.4, Issue 7 (2021), 1399-1416

USRIJ Pvt. Ltd.,

زواج العمانيين من الأجنيبات ، تقييد لحقوق الانسان في حرية الزواج من وجهة نظرهم

سالم بن محمد بن خلفان الرواحي

باحث دكتوراه في القانون العام بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، جامعة محمد الأول بوجدة

المملكة المغربية

Omgulf2020@gmail.com

الملخص :

هدفت الدراسة إلى إظهار قدسية النظام الأسري في الإسلام، وارتباطه الوثيق بالنظام التشريعي الإسلامي . وبيان أن تحقيق استقرار الأسرة ، واستدامة الحياة الزوجية يقتضي إدراك كل من الزوجين للمسؤولية المنوطة به ، والقيام بها وفق الطريقة التي جعلت لها ، وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي تظهر من الزواج الأجنبي وعدم الإلمام الكامل بتفاصيله ، ومعرفة الأسباب التي أدت الى زواج العمانيين من الأجنيبات والعكس كذلك . واستخدم الباحث المنهج الوصفي في دراسته، ، حيث يعتبر هذا المنهج هو الأنسب لمعرفة أسباب التي تكمن وراء زواج العمانيين من الأجنيبات ، كما بلغت عينة الدراسة (50) متزوجا عمانيا من الأجنيبات ، (50) غير متزوج من العمانيين بالأجنيبات ، واستخدم الباحث أداتي المشاهدة والاستبانة في دراسته ، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية : أن من الأسباب التي تدفع العمانيين من الزواج بالأجنيبات من وجهة نظرهم - غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج : وقد جاءت هذه الفقرة في المرتبة الأولى بنسبة بلغت 47 % . والبحث عن الجمال والتغيير: وقد جاءت هذه العبارة في المرتبة الثانية بنسبة 23% ، والظروف الاجتماعية التي تحيط بالأفراد من الشباب العماني: وقد جاءت هذه العبارة في المرتبة الثالثة بدرجة بلغت 16% ، الظروف الصحية التي يعاني منها بعض العمانيين : وقد جاءت هذه العبارة في المرتبة الرابعة بنسبة بلغت 7% ، وكبر السن وقد جاءت هذه العبارة في المرتبة الخامسة بواقع بلغت 5 % ، بينما جاءت العبارة التي تعنى بالظروف المالية الاقتصادية في المرتبة الخامسة بواقع 2% . ومن توصيات الدراسة إنشاء جمعيات تهتم بالشباب في عمر الزواج ، وتتكفل بالأعباء الاقتصادية والاجتماعية لإتمام الزواج بالصورة المرضية لدى الطرفين ، وتفعيل القروض الميسرة بدون فوائد للراغبين بالزواج ، وتسهيل الشروط المرتبطة بالمهر حتى لا يتم اللجوء بالزواج من الاجنيبات ، وإلحاق الراغبين بالزواج من الخارج في دورات وورش تثقيفية على الإيجابيات والسلبيات التي تكمن وراء هذه الظاهرة وذلك من مبدأ التثقيف والاطلاع بشكل أعمق وأوسع .

الكلمات المفتاحية: الزواج - الزواج الأجنبي (المختلط) .

The marriage of Omani women to foreign Women is arestriction of human rights in the freedom of marriage , from their viewpoint

Salim bin Mohammed bin Khalfan Alrawahi

Abstract:

The study aims to demonstrate the sanctity of the family system in Islam, and its close relation to the Islamic legal system . It also declares that achieving the stability of the family and the sustainability of marital life requires that both of the couples should realize their responsibility , to carry it out according to the way it should be occurred and to correct the misconceptions that appear from the marriage to foreigners and the lack of complete awareness of its details, and to know the reasons that lead to the marriage of Omanis to foreign women and vice versa as well. The researcher uses the descriptive approach in his study, as this approach is the most appropriate to find out the reasons which lead to the marriage of Omani women to foreign women. The sample of the study reaches (50) married Omani to foreign women and (50) unmarried Omani men to foreign women. The researcher uses the observation and questionnaire tools at his Study. The study reaches the following results: One of the reasons that urges Omanis to marry foreign women from their point of view is the raise of dowries and the high costs of marriage. This reason comes in first place with a rate of 47%. The second reason is the search for beauty and change. This reason comes in second place by 23%. The third reason is the social conditions surrounding the individuals of Omani youth. This reason comes in third place with a degree of 16%. The fourth reason is the healthy conditions that some Omanis suffer from. This reason comes in fourth place, with a rate of 7% . The fifth reason is the elderly people , and this phrase comes in fifth place with a rate of 5%, while the reason which focuses on financial and economic conditions comes in fifth place with a rate of 2%.

The study recommends to establish some associations which can concern with the youth at the age of marriage, and can take care of economic and social burdens of completing the marriage in a satisfactory manner to both sides. It also recommends and the activation of soft loans without interest for those wishing to marry, the facilitation of the conditions related to the dowry so that Omani youth will not marry to foreign women , and give educational courses and workshops on the pros and cons that lie behind this phenomenon to those who wish to marry from abroad and this is from the principle of education and knowledge in a deeper and broader way .

Keywords: marriage - foreign marriage (mixed) .

المقدمة :

لقد أهتم التشريع الإسلامي بالشباب المقبل على الزواج ، فقدم له الارشادات الربانية الحكيمة ما يأخذ بيده في الإعداد لتكوين الأسرة على أسس سليمة و متينة ، فرغبه في الزواج ، بداية من حسن الاختيار ، مروراً بالخطبة التي بها يستطيع كلا الطرفين رؤية الآخر والتعرف على أحواله ، وأخلاقه ، حتى يتم الزواج على بينة من أمرها ، ولذلك أتيح لهما النظر في هذا المقام ، بإعتبار غايته النبيلة ، ومقصده الشريف ، وهو الزواج الشرعي .

ولقد كانت الدول في السابق تأخذ بمبدأ إقليمية القوانين بشكل مطلق ، حيث تسري قوانينها على كل العلاقات التي تتم فوق إقليمها ، سواء تلك التي تنشأ بين مواطنيها أو بين مواطنيها والأجانب المقيمين على إقليمها ، فلا تقبل بأي حال من الأحوال تطبيق القوانين الأجنبية على إعتبار أن ذلك يمس بسيادتها.

ويعد الزواج إحدى الروابط الإجتماعية التي تساعد أفراد المجتمع على تحقيق التواصل الاجتماعي والثقافي والإنساني فيما بينهم ، وفي خضم التحولات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية طرأت على الافراد والمجتمعات بما يسمى الزواج الأجنبي أو المختلط ، وهو ارتباط زوجي بين ذكر وأنثى من جنسين مختلفين مع مراعاة اللغة والثقافة والعادات الاجتماعية والقيم الدينية . ويعتبر تزايد وانتشار الزواج المختلط على الأسر العمانية وأثر ذلك عليها ، مما أدى الى انشغال العديد من الأسر في المجتمع العماني لمثل هذا النوع من الزواج وظهور العديد من الخلافات والقضايا والمشاكل والصعوبات التي تواجه هذه الظاهرة .

ونظراً للتطور الحاصل في وسائل الإتصال فقد نتج عنه تزايد كثير في حركة تنقل الأشخاص والأموال ، وبالتالي نتج عنه دخول الأجانب والوطنيين في علاقات قانونية ، الأمر الذي نتج عنه تخفيف من القوانين الإقليمية ، والقبول بدخول بعض القوانين الأجنبية فوق إقليمها تحت ضغط مبدأ المعاملة بالمثل.

فتواجد الأجنبي على أرض الدولة والإعتراف له بمجموعة من الحقوق لا سيما الحقوق المدنية كحق الزواج الذي نصت عليه المواثيق الدولية ومثالها الإعلان العالمي لحقوق الانسان إذ تنص المادة (16) على أن " للرجل والمرأة متى ما بلغا سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين ، ولهما حقوق متساوية عند الزواج " .

وكما يعتبر الزواج المختلط من أهم مسائل الأحوال الشخصية وأفسحها مجالاً للتنازع القوانين نظراً لاختلاف نظرة المجتمعات إليه ، سواء من حيث أركانه أو شروطه أو شكلياته ، كما تختلف كذلك في تحديد آثاره ، ويعود ذلك إلى اعتبارات دينية أو اجتماعية التي يقوم عليها الزواج كنظام قانوني .

والزواج حق من حقوق الفرد ولا يمكن لأي شخص مهما بلغ أن يمنع هذا الحق وذلك بسبب أهميته ودوره في سلامة النفس والجسم ، ويمكن أن يكون هذا الحق جماعياً لأن المجتمع سيعيش بأمن وسلام في ظله ، وتزول عنه مخاطر العزوبة والعزب وتتحقق عملية المحافظة على كرامة المجتمع وشرفه .

وعليه صار الزواج المختلط (الأجنبي) حقيقة لا يمكن تجاهلها ولم يعد من المستغرب زواج جزائري بفرنسية أو جزائري بسعودية ، وإذا كان الحديث في القرن الماضي يدور حول سهولة التنقل في ظل تطور وسائل المواصلات ، فإن الامر أصبح أيسر من هذا بكثير في ظل عصرنة المعلوماتية والانترنت (رشا علي الدين ، 2009 ، 9). وإذا كان الزواج رابطة قانونية بين رجل وامرأة تقوم على أسس إجتماعية وأخلاقية ودينية ، فإنه يعتبر زواجا مختلطاً متى كان طرفاه ذا جنسيتين مختلفتين وقت انعقاد الزواج .

وبناء على ذلك ، يقصد بالزواج المختلط ذلك الزواج الذي يتم بين طرفين يكون أحدهما وطنياً والآخر اجنبياً ، فهو إذن تلك الرابطة الزوجية التي تحتوي على عنصر أجنبي فكل طرف فيها الزوج والزوجة - يحمل جنسية خاصة به تختلف عن جنسية الطرف الآخر كالزواج الذي يتم بين فرنسية وجزائرية بالنسبة للجزائر ، فهذا زواج مختلط لأن الزوج يحمل جنسية الدولة التي ينتمي إليها والزوجة تحمل جنسية الدولة التي تنتمي إليها وبمعنى آخر كل من الزوج والزوجة أجنبي على الآخر لحمله جنسية مغايرة لجنسية الطرف الآخر (صفية بشتان ، 1998 ، 1-2).

إن الحاجة لمعالجة موضوع الزواج المختلط في إطار قواعد القانون الدولي الخاص لم تظهر إلا بعد تحسن وضعية الأجنبي في المجتمعات الحديثة ، وذلك على عكس ما كان الحال عليه في ظل المجتمعات القديمة التي لم تعترف للأجنبي بالشخصية القانونية وحرمة من ان يكون طرفا في العلاقات القانونية المالية او الشخصية ، حيث ظل الأجنبي زنا طويلا مجردا من أبسط الحقوق الملازمة لوجوده وانسانيته كحق الزواج والارث والتصرف والتملك ، وذلك نتيجة لبدائية هذه المجتمع وضالة اتصالاتها الخارجية وانغلاقها على نفسها واكتفاءها الذاتي وعدم الاهتمام بالتبادل والتعامل الخارجي .

كما أن التطور الإقتصادي والاجتماعي أدى ذلك الى فرض تحولات جديدة على المجتمعات وفتح المجال للتعايش وأصبح الأجنبي يتمتع بكافة الحقوق التي يتمتع بها الوطني باستثناء تلك التي حرم منها بنص قانوني خاص ومن اهم الحقوق الخاصة التي يتمتع بها الأجانب الاعتراف لهم بالشخصية القانونية وحق الزواج ، والطلاق ، والولاية ، والوصاية والقوامة وغيرها من حقوق الاسرة بما في ذلك حق الإرث والوصية وكل ذلك مع مراعاة اعتبارات النظام العام ، وبالإضافة إلى ذلك يتمتع الأجنبي بحق التقاضي امام المحاكم متى ما لزم الامر (المغربي ، 2007 ، 39- 43) .

ويعرف الزواج بأنه نظام اجتماعي يتضمن تعاقدا يتحدد بمقتضاه شخصان او اكثر من جنسين مختلفين لتكوين عائلة جديدة بحيث يعتبر الأطفال أبناء شرعيين لكلا الطرفين (خولي ، 1984 ، 52) .

ومن الممكن القول أن الزواج المختلط (الأجنبي) هو الزواج الذي يعقد بين طرفين من جنسيتين مختلفتين ، وعليه يفهم من هذا التعريف أن الزواج المختلط (الأجنبي) يقتصر على الزواج الذي ينعقد ابتداء بين طرفين أجنبيين مع أن البعض لا يفرق بين هذا الزواج وبين حالة كون الزوجين من جنسية واحدة ثم تجنس أحدهما بجنسية أخرى (خربوط ، 1997 ، 88)

والحياة الزوجية السعيدة تساعد على اشباع العديد من حاجات الزوجين التي تقوم على الاخذ والعطاء والتعاون المتبادل فيما تقتضيه الحياة من ممارسة للحقوق والمسئوليات والتي تعتمد على التفاهم والتعاطف والمودة والرحمة والاحترام المتبادل والمواجهة والموضوعية والمشكلات الزوجية المختلفة (علي ، 1991 ، 72) .

ويجيز القانون العماني زواج الرجل من أجنبية شريطة الحصول على تصريح بالزواج من وزارة الداخلية ، ويمنح الحق نفسه للمرأة العمانية إلا أنه يحرمها حق منح الجنسية لأبنائها من شخص أجنبي . كما ان الأساس في الزواج هو الاختيار الصحيح للشريك سواء اكان عمانيا او اجنبيا، وبالتالي تعمل الوزارة بالجلوس مع مقدمي الطلب لمعرفة الدوافع وتقديم المشورة والتوجيه بشأن الأسباب والدوافع التي تكمن وراء تقديم الطلب من الزواج بالأجنبيات. كما كشفت الوزارة ان معظم الطلبات التي ترددها من اشخاص تتراوح أعمارهم من (30 _ 40) عاما وان غالبية الذكور الذين تقدموا بطلبات كانوا مطلقيين او عازبين.

ولعل من الأسباب التي دفعت الباحث لكتابه هذا البحث هو حماية الاسرة من التفكك والانهييار وكذلك الفشل الذريع الذي مر بالكثير من الأسر وكثرة إجراءات الطلاق الحاصلة في المجتمع وكثرة الخلافات والمشاكل المؤدية إلى الفراق ، كذلك هذا الموضوع لم يحط بالاهتمام من قبل الباحثين بالشكل المطلوب ، والرغبة في إبراز شمولية الشريعة الإسلامية لجميع مناحي الحياة وذلك ببيان علاقة نظام الاسرة بالنظام العام للتشريع الإسلامي، وغيرها من الأسباب .

مشكلة البحث :

إن مفهوم الزواج في المجتمع العماني يشكل موضوعا هاما يحتاج الى دراسة تحليلية تحدد لنا المعنى العريض للمؤسسات الاجتماعية باعتباره اكثر المواضيع المتعلقة بالأحوال الشخصية التي تثير النوع والخلاف بين الدول نظرا لاختلافه من بلد واختراف شروطه وانعقاده واثاره.

والزواج ظاهرة اجتماعية مستمرة عبر العصور وعبر الأزمنة ، كما أن الأمر الذي أدى الى انتشار ظاهرة الزواج الأجنبي المختلط في الكثير من الدول بسبب الانفتاح الكبير الذي حصل بين الحضارات سواء بسبب الإستعمار أو التعليم أو الهجرة أو الاعلام أو غيرها من الأسباب الأخرى .

كما أن انتشار ظاهرة الزواج المختلط في المجتمع العماني يعود للعديد من الأسباب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، كما ان الزواج نظاما يشمل مجموعة من العادات والقيم والتقاليد التي تنظم سلوك الافراد وتصرفاتهم .

إن تفشي ظاهرة الزواج المختلط بشكل ملفت للانتباه في مجتمعنا العماني ، الأمر الذي أصبح يتطلب منا دراسة لكشف أهم الأسباب التي أدت الى انتشار هذه الظاهرة وتأثيراتها المستقبلية على المجتمعات العربية داخل الاسرة ، حيث يعتبر المجتمع العماني من المجتمعات التي تتحكم فيها العادات والتقاليد كما أن العرف يعتبر من المراجع الأساسية للعلاقات بين الافراد داخل الاسرة من هنا نجد أن مجتمعنا وكغيره من المجتمعات تأثر بتلك القيم الغربية التي افرزت واقعا ثقافيا نتج عنه دعوات للتحرر ، وأصبحت العائلة العمانية تعاني من ازدواجية الثقافة مع التقليد بعض الشيء .

أما عن أسباب الزواج المختلط في العصر الحديث وخاصة الدولة العربية ودول العالم الثالث فترجع إلى الازمة الاقتصادية التي تتخبط فيها هذه الدول وما صاحبها من انتشار البطالة ونقص فرص العمل ، وموجات الهجرة الكبيرة نحو أوروبا والغرب التي جعلت أوروبا تقفل أبوابها أمام الراغبين في الهجرة إليها لانحصار فرص العمل في وجه العمالة غير المتخصصة ، وعليه لم يجد الراغب في العمل بها من وسيلة أسهل للحصول على وثائق الإقامة سوى الزواج بشخص يحمل جنسية الدولة المراد الهجرة إليها ، إذن اصبح الشاب العربي يرى في هذا النوع من الزواج التي تحقق له الاستقرار المادي والنفسي ناهيك عن الجنسية الأوروبية والغربية التي باتت حلما يسعى إليها الكثير من الشباب العربي ، فأصبحت بذلك هذه الزيجات المختلطة تحركها دوافع اقتصادية بالدرجة الأولى نبعث من رغبة هذا الشباب في توفير مستقبل ميسور وأمن ، وبالمقابل هناك صورة أخرى للزواج المختلط الأجنبي ترتبط فيها الوطنيات بأجانب اضطررتهم ظروف معينة للعمل بأرض الوطن (حسام الدين فتحي ، 1993 ، 947)

إن الأصل في العلاقات الاسرية أن تبنى على أسس المودة والرحمة ، والسكن ، والتعاون ، والاستقرار ، وهو المقصد الذي ناشده المشرع العماني عند تشريعه لقانون الاسرة .

ومن هنا جاء اختيارنا لهذا الموضوع ، وهو اختيار لم يكن من قبيل الصدفة وإنما تضافرت عدة اعتبارات فيما بينها لتخلق لدينا رغبة الخوض والتعمق في تفاصيله ولعل أهم الاعتبارات تتمثل في ، أن موضوع الزواج الأجنبي يعد من المواضيع القانون الدولي الخاص وتناوله امر شاق للغاية لأن الزواج المختلط ظاهرة لا تزول وسيستمر حدوثها في المستقبل . وأيضا الرغبة في رصد المواقف الفقهية والتشريعية والقضائية والوطنية وكيفية التعامل معها والاثار المترتبة عليها في سلطنة عمان ، وكثرة المنازعات المرفوعة امام القضاء المتعلقة بالرابطه الزوجية ذات العنصر الأجنبي ، وكثرة المشاكل التي نتجت من الزواج الأجنبي على مستوى الاسرة ، والرغبة في إيجاد اهم الحلول للحد من هذه الظاهرة ولأن هذا الموضوع من المواضيع الذي يستحق الدراسة .

وبناء على ما تقدم تتحدد مشكلة الدراسة بالإجابة على الأسئلة التالية :

- ما الأسباب التي تدفع العمانيين من الزواج بالأجنبيات من وجهة نظرهم ؟
- هل يجيز القانون العماني الزواج بالأجنبيات؟
- ما مقترحات علاج هذه الظاهرة في المجتمع العماني من وجهة نظرهم ؟

أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها ، كونها :

- تتناول موضوعا هاما وهو زواج العمانيين من الاجنبيات، وتقييد الزواج من قبل المشرع العماني بهذا الخصوص.
- إثراء الادب التربوي حول المقبلين على الزواج من الخارج وأثر ذلك على الحياة الاسرية بسلطنة عمان.
- مساعدة كل من المتزوجين والراغبين في الزواج من الخارج في معرفة الأسباب التي تؤدي إلى الزواج وتقديم بعض التوجيهات والمقترحات والحلول لهم .
- يسهم هذا البحث في محاولة للمساهمة بتقديم الحلول الممكنة للتخفيف من اثار وسلبات الزواج المختلط والذي يسبب في عدم التوافق بين الزوجين بشكل كبير .
- يسعى هذا البحث للمساهمة في تدقيق معرفتنا للعوامل المختلفة التي تكمن وراء الزواج المختلط (الأجنبي) بغرض تقديم الحلول اللازمة للتخفيف من اثاره السلبية .

أهداف الدراسة :

- تهدف هذه الدراسة الى:
- إظهار قدسية النظام الاسري في الإسلام، وارتباطه الوثيق بالنظام التشريعي الإسلامي .
 - بيان أن تحقيق استقرار الاسرة، واستدامة الحياة الزوجية يقتضي إدراك كل من الزوجين للمسؤولية المنوطة به ، والقيام بها وفق الطريقة التي جعلت لها .
 - تصحيح المفاهيم الخاطئة التي تظهر من الزواج الأجنبي وعدم الإلمام الكامل بتفاصيله .
 - ابراز الضمانات التي وضعتها الشريعة الإسلامية والقانون العماني لتحقيق استقرار الاسرة ومعرفة كل طرف ما له وما عليه من حقوق وواجبات .
 - معرفة الأسباب التي أدت الى زواج العمانيين من الأجنيبات والعكس كذلك .
 - الكشف عن كل ما هو غير مصرح به من خلال الدراسة الميدانية والكشف عن بعض التغيرات الاجتماعية التي طرأت على الاسر العمانية ، بالإضافة الى وصف اهم الانعكاسات الجماعية لهذه الظاهرة على اسرنا .
 - المحاولة في وصف وتفسير الظاهرة من خلال ابراز العوامل المساعدة على اتساعها واستمراريتها بشكل ملفت للانتباه .
 - تقديم المقترحات العلاجية لتلاشي هذه الظاهرة في سلطنة عمان من أجل تخفيف العنوسة في المجتمع العماني .

حدود الدراسة :

- تقتصر الدراسة على الحدود التالية :
- الحد الموضوعي : أسباب زواج العمانيين من الأجنيبات.
 - الحد الزمني : بداية العام الدراسي 2020/ 2021 .
 - الحد البشري : اقتصرت الدراسة على المتزوجين وغير المتزوجين من العمانيين بالأجنيبات .
 - الحد المكاني : المتزوجين في محافظات السلطنة .
 - الحد الاجرائي : اقتصرت الدراسة على الأدوات التالية : الاستبانة والملاحظة أو المشاهدة .

مصطلحات الدراسة :

إن علاقة الزواج بالعنصر الأجنبي، تثير اشكالا فيما يتعلق بتحديد القانون الذي ينظم هذه الرابطة القانونية ، اذ تتنازع القوانين ذات الصلة حول حكم هذه الرابطة ، سواء تعلق الامر بانعقادها او بآثارها ، ويتم حل مشكلة تنازع القوانين هنا بتطبيق قواعد قانونية فنية تنظم العلاقات ذات العنصر الأجنبي ، بإعطاء الأولوية للقانون الانسب من بين القوانين المتنازعة ، وذلك استنادا الى ضابط أو معيار شخصي الذي قد يكون الجنسية او الموطن ، والتي أصطلح الفقه على تسميتها بقواعد الإسناد أو التنازع .

ولانعقاد الزواج صحيحا لا بد من توافر شروط موضوعية وأخرى شكلية لا تخضع بالضرورة لقانون واحد، ولتحديد ما يدخل في نطاق هذه الشروط او تلك يتوقف على عملية التكييف، التي من خلالها يقوم القاضي بتحديد الطبيعة القانونية للشروط المتنازع حوله للتعرف على القانون الواجب التطبيق عليه ، وهي أول عملية يقوم بها القاضي متى طرح عليه نزاع مشتمل على عنصر اجنبي .

واذا ما انعقد الزواج المختلط طبقا لتلك الشروط صحيا فانه ينتج اثاره كأى زواج عادي بين الوطنيين ، وهي نوعان شخصية ومالية وقد تخضع هي الأخرى لقانون واحد ، فيتعين على القاضي الرجوع الى قانون الاسناد في قانونه للتعرف على القانون الواجب التطبيق عليها .

فالزواج إذن من الناحية اللغوية : لفظ مشتق من أصل زوج وتعني الاقتران والازدواج فيقال زوج بالشيء وزوجه إليه إذ قرنه به ، وتزواج القوم وازدوجوا أي تزوج بعضهم بعضا ، والمزاوجة والاقتران بمعنى واحد ، زوج المرأة بعلها ، وزوج الرجل : امرأته . ويقال أيضا : هي زوجته فالزواج لغة كمن الاقتران والمخالطة ، وهو أيضا النكاح ، وقد وردت مادة " زوج " في القران الكريم واحدا وثمانين مرة (رشا علي الدين ، 2010 ، 44- 45) .

تعريف الزواج : نظام اجتماعي يتصف بقدر من الاستمرار والامتثال للمعايير الاجتماعية (عمر ، 2000 ، 56) . كما يعرف الزواج أيضا : مجموعة من العادات تحدد صور العلاقات بين شخصين بالغين (مكاوي ، 1990 ، 87) .

والزواج من حيث الاصطلاح الفقهي : ميثاق شرعي يقوم على أسس من المودة والرحمة والسكينة تحتل به العلاقة بين رجل وامرأة ليس أحدهما محرما على الآخر (ولي ، 2004 ، 490) .

كما أن الزواج المختلط أو الأجنبي : الزواج عقد يربط احد الزوجين بالأخر بربط قانوني واجتماعي ، واذا تم بين الزوجين مختلفي الجنسية يسمى بالزواج المختلط أو الأجنبي (بشرى ، زلاشي ، 2001 ، 6) .

وكما يعرف أيضا : كل زواج يبرم بالخارج بين شخص يحمل الجنسية وشخص يحمل جنسية دولة اجنبية ومثال ذلك زواج جزائري بألمانية او جزائرية بفرنسي (العربي ، بلحاج ، 2010 ، 284) .

ويرى خير الدين ، 1975 ، 20) أن الزواج المختلط ليس ظاهرة عشوائية بقدر ما هو سلوك غائي يقوم به الفرد بطريقة متكاملة ، بغية الوصول إلى تمتين العلاقات في شكل مواقف يسعى من خلالها إلى تبادل المنافع المعنوية والمادية بهدف اشباع الحاجات على هدي قواعد دينية ومدنية تنظم تلك الروابط .

والاختلاط في المجتمع المتعدد و لقاء الناس من مختلف الجنسيات والديانات يؤدي إلى ما يسمى بالزواج المختلط وبالتالي هو الزواج الذي يختلف فيه الزوجان في الديانة والمذهب والجنسية .

وتعتبر العلاقة الزوجية في الزواج المختلط هي البنية الأساسية لتكوين الزواج والتوافق بين الزوجين ، ويحصل التوافق حتى باختلاف ديانة الزوجين . أي ان التوافق يتم بشروط صريحة وأفكار مشتركة بين الرجل والمرأة . (Varro,G,2000.263).

ويرى الباحث ان الزواج الأجنبي أو الزواج المختلط: هو ذلك الزواج الذي يعقد بين أفراد من جنسيات مختلفة والزواج على هذا النحو قد يترتب عليه اثارا هامة بالنسبة للجنسية كل من طرفيه وأنه عقد قران مبني على أساس ديني وقانوني .

الإطار النظري للدراسة :

يعد الاختيار قبل الزواج عاملا مهما لبناء الاسرة، وهناك عدة صفات يتم عليها الإختيار ، منها المال والجمال والأخلاق والنسب والدين ، ومع زيادة أعباء الحياة وارتفاع الأسعار والمغالاة في المهور ، يتحتم على الشباب الانتظار فترة طويلة من اجل توفير المهر ومستلزمات الزواج او ان يكبل نفسه بقيود بنكية ، ومع كل هذه الظروف قد يلجأ الشاب العماني للزواج من الخارج لتقليل تلك النفقات الباهظة او قد يكون الوضع الصحي والاجتماعي عائقا في الزواج من عمانية .

إن الدين الإسلامي حفظ كرامة المرأة وشرع مجموعة من الأنظمة التي تحقق العدالة الاجتماعية ، كما اهتمت الدول بتشريع القوانين التي تحفظ حقوق الرجل والمرأة ضمن منظومة اجتماعية تحقق مبدأ المساواة والعدالة بين الجميع ، وقد صدر المرسوم السلطاني المتعلق بأحكام تنظيم زواج العمانيين من أجنب رقم 58 / 93 والذي نظم عملية الزواج من الأجنب وفقا لمجموعة من الاشتراطات والتي اتاحت للبعض الاستفادة من هذه الاحكام ، ونظرا للظروف الاجتماعية والصحية ، ويعتبر الزواج الرابط الاجتماعي الأساسي في المجتمع ، لأنه يعتبر الأساس الأول في بناء الاسرة التي تعد اللبنة الأولى في بناء المجتمع ، وعليها تقع المسؤولية في التنشئة الاجتماعية للأفراد القادرين على القيام بأدوارهم بما يسهم في تطور المجتمع ونموه .

كما ان الزواج الأجنبي بدايته علاقة عاطفية ودوافع اقتصادية أو هروب من الواقع ، ونهايته خلاف وصراع وانفصال ، واحيانا تكامل واندماج ، فالزواج يبني على أسس متعددة منها الاحترام المتبادل والثقة والحوار ، لكن أهمها التفاهم المتبادل . والزواج من اجنبيات يفرض تحديات جديدة على الزوجين نظرا لوجود اختلاف في اللغة والدين والعادات والتقاليد .

ويختلف الزواج باختلاف المجتمعات ، فهو يختلف في اشكاله كما يختلف في الوسائل التي يتم بها ، ويتركز كل هذه الاختلافات على القيم السائدة التي يعتز بها الناس في كل ثقافة من الثقافات . (فوزية دياب ، 1890 ، 245) .

فالزواج نظام اجتماعي وقانوني، تتمثل فيه بنية الجماعة وتتجلى فيه طبائعها وخصائصها وتخضع في نشوئها لتقاليد واعراف ترتبط بعقيدة الجماعة وسلوكها الاجتماعي والأخلاقي . (عمر ، 2004 ، 55) .

كما أن الزواج هو عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعا ، غايته انشاء رابطة للحياة المشتركة والنسل ، ويترتب على عقد الزواج اثار مهمة والتزامات متقابلة ، لذلك عكفت تشريعات جميع الدول على تنظيمه بشكل دقيق ، فحددت الشروط الموضوعية والشكلية لانعقاده ، كما نظمت أثاره وكيفية نشأته وانتهائه (مهنا ، إبراهيم حمود ، 2020) .

أما الزواج المختلط فهو العلاقة الزوجية التي تكون بين وطني وأجنبية أو وطنية وأجنبي، ويعتبر هذا النوع من الزواج وسلة لاكتساب الجنسية ، حيث أنه في حالة زواج الوطني من وطنية لا يثور أي إشكال حول تأثير الزواج على الجنسية إذ أنها جنسية موحدة ، فأشكالية تأثير الزواج على الجنسية تثور في حالتين حالة ما إذا تزوج وطني من أجنبية أو زواج وطني من اجنبي فهاتين الصورتين تؤيدان الى ما يسمى بالزواج المختلط او الأجنبي (بلعبور عبدالكريم ، 2005 ، 86).

كما ترى الصديقي (2003، 33) ان الزواج عملية قبول بين الطرفين تنتهي بتوقيع العقد الذي يثبت صحة الزواج ، ويقوم الزواج على الاخذ والعطاء والقرارات المشتركة بين الزوجين على مدى سنوات الحياة .

حكمة مشروعية الزواج:

لم تزل الشرائع تهتم بضبط أصول نظام تكوين الاسرة الذي هو اقتران الذكر بالأنثى المعبر عنه بالزواج او النكاح لأنه أصل تكوين النسل وتأسيس الحياة، والانسان ميزه الله بالعقل يهتدي به الى الفضائل والكرامات وبه يعتبر الاعمال وبواعثها ويرى في مجموعها حبا وودا ولطفا ورحمة وسكنا وتتعاوننا وتناسلا واتحادا وإقامة لنظام العائلة ثم الامة (بدر ، 1999، 367) .

ويعرف الزواج من الناحية الاجتماعية على انه نظام اجتماعي جوهرى مقيد بشرائع مختلفة ، أما من الناحية النفسية فيعرف على أنه علاقة ديناميكية بين شخصين يتوقع فيها الأوقات الهادئة والعصبية ، وحتى ينجح ويستمر الزواج فلا بد من الاستعداد والتهيؤ المناسب له بالشكل الصحيح (أبو أسعد ، 2008) ويمر الزوجان بمراحل لا مختلفة أثناء حياتهما معا ، ولعل من أهم هذه المراحل ، المرحلة التي يعرضها نموذج دوفال (Duval) لدورة حياة الاسرة الزوجان وهي مرحلة بداية الزواج ، حيث من المهام النمائية لها : تأسيس زواج مشترك بصورة مرضية ، وتوطيد زواج ناضج متبادل للطرفين ، والدخول في شبكة العائلة (Halford and Marman ,1997) .

أسباب الزواج من الاجنبيات :

غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج: تكمن المظاهر المادية لهذه المشكلة في حياة الاسرة في الجوانب التالية : ارتفاع تكاليف مستلزمات الزواج ، وارتفاع تكاليف عقد القران ، وارتفاع تكاليف التجهيز والزفاف (الخولي ، 1987 ، 229) . ومن الأسباب التي ذكرها محمد (1987):

- كثرة السفر إلى الخارج، ففي بعض الدول العربية ومنها مصر ، ونتيجة لكثرة السفر المصريين الى أوروبا للدراسة والساحة والعمل تفتت ظاهرة الزواج بأجنبية لم تعد تشكل ظاهرة بالمعنى الحقيقي في المجتمع المصري .
- وجود الأجنبية او الأجنبي والتقرب منه في الخارج ، فالشخص الذي يزاول دراسة او يحترف مهنة او يقوم بسياحة او يتاجر ، يمكنه ان يتعرف عبر العلاقات الشخصية فيؤدي به الى التقرب من الطرف الاخر بغية الزواج ، سواء عند الذكر او الانثى .

- البحث عن الجمال والتغيير : فقد تشير بعض الآراء ان زواج من الأجنبية يبرره الرغبة في الحصول على الذوق الزوجي وكثيرا ما يبرز هذا السبب في مواصفات الزوجة او الزوج الأجنبي في مواصفات طالبي الزواج .
- بروز مواقع الزواج على الإنترنت ، حيث يسجل فيها الباحثون عن الزواج ومواصفاتهم وتحديد مطالبهم في اختيار الشريك الزوجي وهناك العديد من المواقع المعنية بالزواج .

أسباب الخلافات الزوجية :

توجد أربعة اتجاهات مختلفة للخلافات الزوجية، بحيث يرى كل اتجاه ان متغيراته هي المؤدية أو المسببة للخلاف بين الزوجين ، فيركز الاتجاه الأول على عوامل الشخصية والثاني على الاعتمادية المتبادلة بين الزوجين والثالث يؤكد على المتغيرات الثقافية ، ويؤكد الرابع على التواصل (Kurdek,1993) .

شروط صحة الزواج :

هي الشروط التي تتوقف عليها صحته، بحيث إذا وجدت يعتبر الزواج شرعيا، وهذه الشروط هي :
- حل للرجل التزوج بالمرأة التي يريد الاقتران بها، فلا تكون محرمة عليه بأي سبب من أسباب التحريم المؤقت أو المؤبد : الايجاب والقبول ، الاشهاد على الزواج من شاهدين ، موافقة ولي الامر .
أثار عقد الزواج : استمتاع كلا من الزوجين بالأخر على النحو المأذون فيه شرعا ما لم يمنع منه مانع ، وجوب المهر المسمى في العقد فتستحقه الزوجة ، وجوب النفقة بعناصرها وهي الطعام والسكن والكسوة ، ثبوت حرمة المصاهرة ، ثبوت نسب الأولاد من هذا الزوج ، ثبوت حق الإرث بين الزوجين ما لم يمنع من ذلك مانع . وجوب العدل بين الزوجات في حقوقهن عند التعدد ، وجوب طاعة الزوجة لزوجها ما لم يأتي بمعصية.

إيجابيات الزواج من اجنبية :

- الحصول على الجنسية الأجنبية: يسعى كثير من الشباب للهجرة والرغبة في الحصول على جنسية دولة غير دولته .
- إتاحة فرصة العمل واكمال الدراسة: فبعض الشباب يرغبون الزواج من الخارج بهدف الحصول على فرص العمل واكمال دراستهم .
- الزواج من اجنبية يجعلك تعيش بسعادة: بصورة عامة الحياة السعيدة هي التي تبنى على أسس الاحترام والتفاهم والمحبة والحوار الهادف البناء .
- يحقق لك الاشباع الجنسي: كثير من الشباب يرون ان النساء الاجنبيات اكثر متعة في الجنس والقدرة على اشباع الرغبات.
- لجمال المرأة الأجنبية: الجمال موضوع نسبي فبعض الرجال يرغبون في الجمال الغربي وينجذبون اليه.
- لقلة المتطلبات التي تحتاجها المرأة الأجنبية: احتياجات المرأة الأجنبية ومتطلباتها للحياة اقل بكثير من المرأة العمانية.
- تخفيف أعباء وتكاليف الزواج والمهر والزفاف: فبعض الرجال لا يوجد لديهم المال الكافي للقيام بمصاريف الزواج وبالتالي فهم يرغبون من الزواج بالخارج بسبب ظروفهم الاقتصادية وغلاء المهور التي تحيط ببنات مجتمعهم ز ومن خلال ذلك كله نجد ان الاجنبيات غير مكلفات ماليا ويسهل على الرجل الزواج بهن بأقل التكاليف وأيسرها.
- منح الأبناء مستقبلا الجنسية: فبعض الشباب ينظرون لمستقبل ابناءهم وذلك انه في حالة الزواج من الخارج فإنه يحق لأبنائهم الحصول على الجنسية للدولة التي تم الزواج منها.
- التعرف على عادات وثقافات شعوب مختلفة: الكثير من الشباب يرغب في العيش والمغامرة واكتشاف ثقافات وشعوب مختلفة وهو ما يلجأ اليه الكثير من الشباب العربي. فالتعارف والتواصل يشكل ثمرة الحياة الزوجية دون الإحساس بالغربة سواء عند الأجنبي او الأجنبية.

سلبيات الزواج من أجنبية :

- هنالك العديد من السلبيات التي تقع على الزواج من الاجنبيات نذكر منها :
- اختلاف العادات والتقاليد والقيم والعرف والأفكار: وهذه كلها تؤثر بشكل سلبي على الحياة الاسرية لدى الزوجين وبالتالي تنجم عنها مشاكل كبيرة في المستقبل ما لهم يكن هنالك تفاهم واضح .
- عدم القدرة على فهم العقلية بطريقة كاملة لدى كل من الطرفين : نظرا لارتباط كل منهما ببيئة مختلفة وأفكار مختلفة .
- الاعتياد على نمط حياة مختلفة لدى كلا الطرفين : وبالتالي سيؤثر ذلك على حياة كل منهما وقد لا يروق لديهم التصرفات والسلوكيات التي تنجم من احدهما لدى الاخر .
- تأثر الأبناء من الناحية الدينية أو يتأثر احد الزوجين بالأخر : وهذا لا بد منه بحيث يتأثر الأطفال بالناحية الدينية بناء على الثقافات والعادات والقيم التي نشأوا عليها .
- الخوف من أخذ الأبناء مستقبلا وحرمان الاب من رؤيتهم : وهذه الظاهرة كثيرا ما نسمعها بأن تقوم الام الأجنبية بتربية ابنها معها في بلدها وترك الزوج في بلد اخر .
- عدم القدرة على تربية الأبناء : نظرا لاختلاف تربية كل واحد منهما في بيئته التي تعود عليها .
- عدم القدرة على التفاهم : نظرا لاختلاف الرؤى والأفكار التي تحيط بكليهما .
- اختيار الاسم فالأسماء عند الاجنبيات تختلف اختلافا عند الدول العربية وبالتالي ليس من السهل إيجاد الاسم المناسب الذي يرضي كلا الطرفين ، وقد اشارت عبود (Abdouh.f,1989.31) ، إن تسمية الطفل تتحكم فيها التنشئة الاسرية ، والثقافية ، والاجتماعية التي ترعرع فيها والداه اللذين اختارا له الاسم الأفضل من ضمن تسميات اتفقا عليهما .
- إختيار اللغة : إن اختيار اللغة في الزواج المختلط لا تقل أهمية عن اختيار الاسم لدى الطفل ، وتعاليم دينه وهويته الثقافية ، فهذه اللغة التي نتواصل بها بين الاسرة والمجتمع والمدرسة ومؤسسات المجتمع الغني بلهجاته المتعددة ولغته الثرية ، لها دور في نهج اللغة ووظيفتها في التواصل .

إن زواج الشباب من الاجنبيات ليس صحيحا بأنه أقل كلفة وأكثر سعادة من الارتباط بإحدى بنات الوطن ، حيث ان هنالك العديد من الاثار التي تترتب على الزواج من الاجنبيات فالزواج من الخارج شبيه بنظام التقسيط ولا يشعر به الزوج الا بعد فترة من الزمن ، وبعض الاجنبيات يشترطن السكن في مسكن خاص في حين ان الكثير من بنات الوطن لا يشترطن ذلك ويرضين بالسكن في مسكن العائلة ، كما ان الزوج مجبر بمتابعة الزوجة وزيارة أهلها في الخارج وارسالها بين فترات للزيارة وزغير ذلك ، مما يشكل ذلك عبئا ماليا عليه ، كما ان الزوج سيعاني من اختلاف القيم والعادات والتقاليد وبالتالي سينعكس ذلك على تربية الأبناء فلا يدرون أي ثقافة يتبعون .

تحديات تواجه نجاح الزواج من اجنبية:

من التحديات التي قد تواجه نجاح الزواج من اجنبية ما يلي :
رفض اهل الرجل الزواج من اجنبية بسبب الأفكار التي توجد في المرأة الأجنبية. وصعوبة تأقلم المرأة الأجنبية لأنها تعيش في انفتاح وتحرر، وقيام الزوج بالزواج من باب المصلحة والاستغلال فقط وحتمًا ستكون النتيجة غير سعيدة وستؤثر تأثيرا سلبيا. والصدمة العاطفية والنفسية والفكرية بعد زوال تأثير الانبهار الأول بين الرجل العربي والمرأة الأجنبية. وسوء التكيف الاسري لقلّة التشابه في العادات والقيم خاصة مع اختلاف الدين واختلاف العادات والتقاليد، الصعوبة في تذليل الفوارق الثقافية بين الزوجين، مسألة الجنسية والتأشيرة واكتسابها ، اذ يعاني الكثير من هذا التحدي ال [ذي يواجه عند الزواج بالأجنبية.

الزواج المختلط وانعكاساته على المجتمع العماني :

هي تلك الرابطة الزوجية التي تجمع رجل وامرأة من جنسين مختلفين عند انعقاده ، لكن يثير من الناحية القانونية عدة مشاكل خاصة تنازع القوانين بالنسبية لانعقاده وما يترتب عليه من اثار بعد قيامه وعند انحلاله واساس ذلك صفة الأجنبي التي يتمتع بها كل طرف عن الاخر ، ويهدف الكشف عن الحقيقة فقد تم عرض الكثير من المقابلات والملاحظات لبعض المتزوجين من الاجنبيات وتوصلنا الى ان هنالك العديد من المشكلات التي تنجم من الزواج المختلط في المجتمع العماني بسبب الاحتفاظ كل طرف من الأطراف بالأراء الدينية عنده ، وبالتالي ينجم عن هذا الامر الاختلاف وعدم الاستقرار والتكيف ، كما ان ذلك يؤثر على تنشئة الأطفال لأن الزوج يريد من اطفاله ان ينشؤوا وفق اراءه وفكره الدينية وكذلك عند المرأة الأجنبية فيحصل نزاعات وخصومات بين الأطراف بسبب التنشئة الخاصة للأطفال .
لقد اتسعت ظاهرة الزواج المختلط أي الزواج بالاجنبيات والعكس كذلك بسبب ارتفاع اعداد العنوسة والظروف الاجتماعية والاقتصادية وارتفاع المهور والمصاريف المالية واشتراطات السكن وما الى ذلك من أمور عديدة.

نصائح لنجاح الزواج من اجنبية في المجتمع العماني :

الحصول على تصريح بالزواج والموافقة الاكيدة من وزارة الداخلية، وأخذ موافقة الأهل لكي يتم الترحيب بالزوجة الأجنبية ، واختيار المرأة بعد التأكد من مدى توافق الفكري والعقلي والانسجام العاطفي والروحي بين الرجل والمرأة الأجنبية . واختيار الزوجة بناء على الرؤية الصحيحة من الاحترام والثقة والفهم الصحيح . والاستشارة لدى المقربين لديك وصلاة الاستخارة قبل اقدامك على الزواج من اجنبية
الجلوس مع اهل المرأة الأجنبية لمحاولة تقريب وجهات النظر وشرح الأفكار بين الطرفين ومدى تقبل كلا منهما للآخر، وعدم التسرع والعجلة في الاختيار لعل الله يختار لك الأفضل .

فوائد الزواج من بنات الوطن :

المحافظة على التقاليد والعرف والقيم التي نشأنا عليها.
حصول المودة والسكينة والطمأنينة بين الزوجين لقربهما من بعضهما البعض .
الحفاظ على النسل من خلال انتشار الذرية الطيبة .
تكوين الاسرة التي تعد النواة الأولى للمجتمع .
تربية الأبناء في نفس البيئة فلا ينشئت الطفل بثقافتين مختلفتين .
المحافظة على اللغة العربية الصحيحة والانتماء للوطن .

الأثار الاجتماعية للزواج من الخارج :

تقييد الزواج من اجنبيات يدخل ضمن ما يسمى بالمصالح المرسله وهو مصدر معتبر كمن مصادر التشريع الإسلامي فيحقق لولي أمر المسلمين أن يقيد بعض الأمور تلافيا لسلبيات كبيرة ذلك أنه لو لم يكن هنالك تقييد لزواج العماني من غير العمانية لأختلت التركيبة الديموغرافية للبلاد وأدى ذلك أيضا الى تغيير نمط الأخلاق والعادات والقيم التي امتاز بها اهل عمان على غيرهم من البلدان الأخرى وكذلك أسهم هذا المنع في الحفاظ على حقوق المرأة العمانية إذ قد تكثر العنوسة في البلاد ويتجه أكثرية الشباب العماني الى الزواج من الخارج مما يعني اشتداد العنوسة .
كذلك أسهم تقييد الزواج من الخارج في تثبيت التجانس الاجتماعي ولو تم فتح الزواج من الخارج لصعب التفاهم بين الزوجين لاختلاف الأعراف والعادات وقد يؤدي ذلك الى زيادة طلاق الاجنبيات وبالتالي هن تزوجن من بلادهن ولا هن نعمن بالاستقرار عند زواجهن من غير بلادهن.

إن للمجتمع العماني قيما واعراف قد لا تتسجم مع المرأة الأجنبية وهي لها قيم واعراف أيضا قد لا يقبل الزوج بها ويراهما المجتمع شاذة وقد يعرف الزوج المرأة من قبل ولكن الاندفاع يجعله لا يحسب حساب المجتمع فإذا ما أتت البلاد يبدأ يشعر بالمشكلة ثم يدخلان في دوامة الصراع ثم الكيدية حتى يبلغ الكتاب أجله بالطلاق عبر إقامة الدعاوى والكيدية والمساواة فالحكومة عالجت الامر قبل وقوعه وتلافت المشكلة قبل حلولها وكما يقال الوقاية خير من العلاج . إن مسألة الانسجام بين الزوجين في الأعراف والقيم أمر ضروري للعيش المشترك معا أما إذا اختلفت أنماط المعيشة وتفاوتت الممارسات السلوكية فإن شعارات الرغبة والعواطف والمزاجية تترنح امام تباين واختلاف القيم لأن الزوج في النهاية لن يفصل عن الاسرة والمجتمع ولن يستطيع مقاومة الأعراف ولا يمكنه دفع العادات وهو ذاته قد تفور فيه ثورة الحمية والغيرة والانفعال إذا رأى ممارسة زوجته الأجنبية اعرافا وقيما يأبأها الذوق العماني العالي الرفيع .
ان تركيبة السكان الديمغرافية يجب المحافظة عليها وفي هذا بعد نظر مستقبلي كما تان حقوق المرأة العمانية تجب صيانتها ومن صيانتها عدم فتح الباب على مصراعيه للزواج من الخارج (الأغبري ، 2014)

أحكام تنظيم زواج العمانيين من أجنب والموقف القانوني العماني من ذلك :

بناء على القرار الوزاري رقم 92 / 93 واستنادا الى المرسوم السلطاني رقم 83/3 بقانون تنظيم الجنسية وتعديلاته والى المرسوم السلطاني رقم 58 / 93 بالتفويض في اصدار احكام تنظيم زواج العمانيين من أجنب والى قرار مجلس الوزراء رقم 93 / 9 فقد تم اصدار قرار وزاري يعني بتنظيم زواج العمانيين من أجنب وفق المواد التالية :
مادة (1) يشترط لزواج العمانيين من أجنب الحصول على تصريح بذلك من وزارة الداخلية ، وذلك مع عدم الاخلال بحالات الزواج التي تمت قبل صدور هذا القرار ، ويصدر التصريح اذا توافرت الشروط التالية :
أن تكون هنالك أسباب اجتماعية او صحية تدعو الى الزواج ، وان يكون طالب الزواج من غير عمانية قادرا ماليا على تكاليف الزواج وتوفير السكن المناسب واعالة الاسرة ، والا يكون متزوجا بعمانية ما لم تكن قادرة على القيام بواجبات الزوجية .

مادة (2) تشكل لجنة لبحث طلبات الموافقة على زواج العمانيين من أجنب وفقا للتعليمات التي تصدر لتنظيم عملها ويكون تشكيلها على النحو التالي :

عضوان من وزارة الداخلية يكون احدهما رئيسا للجنة ، وعضو من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، وعضو من شرطة عمان السلطانية ، وترفع اللجنة توصياتها الى وزير الداخلية لإصدار القرار المناسب .

مادة (3) استثناء من حكم المادتين (1) و (2) .:

أولا : يجوز للعمانيين الزواج من أجنب بعد موافقة وزير الداخلية في الحالات الاتية :

أ . اذا كان المرشح او المرشحة للزواج ينتمي بجنسيته إلى احدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

ب . اذا كان المرشح او المرشحة للزواج بعماني قد ولد في عمان لأم عمانية وحافظ على اقامته فيها مدة ثمانية عشر عاما .

ج . اذا كان المرشحة للزواج مترملة او مطلقة من زوج عماني ولها منه أبناء .

ثانيا : يجوز بقرار من وزير الداخلية التصريح من أجنب ذلك في الحالات التالية :
أ . اذا كان طالب الزواج من القاطنين في المناطق الحدودية ويرغب في الزواج من مواطني المناطق المجاورة في الدولة الأخرى .

ب . اذا كان طالب الزواج من المواطنين العمانيين بالتجنس .
مادة (4) . يشترط في جميع الحالات أن يكون طرفا الزواج خاليين من الامراض المعدية وأن يكون فارق السن بينهما مناسباً ويثبت شرط الخلو من الامراض المعدية بتقرير طبي صادر من جهة حكومية مختصة .

مادة (5) . مع عدم المساس بأية عقوبة أشد يعاقب كل من يخالف احكام هذا القرار بغرامة لا تزيد على الفي ريال عماني وفي جميع الأحوال يحرم المخالف من السماح له بإدخال الزوجة أو الزوج الأجنبي ومن تولى الوظائف العامة .
لاقت قضية زواج العمانيين من غير العمانيات وزواج العمانيات من غير العمانيين نقاشاً كبيراً في عدد من اجتماعات وزارة التنمية الاجتماعية واللجان الاجتماعية بالولايات ، وذلك لكثرة الطلبات المقدمة عبر جهات الاختصاص ومبررات الزواج وقد اكدت المؤشرات ان عدد كبير من الذكور يرغبون الزواج من الخارج وذلك بسبب غلاء المهور وارتفاع تكايف الزواج في الداخل ، وتأخر الحصول على العمل ، وندرة التوظيف وقلة الرواتب بما يتناسب مع تكلفة الحياة المعيشية .

كما صدر تعديل في القرار وزاري رقم 96/2012 المرفق بالقرار الوزاري رقم 92/93 بإصدار أحكام تنظيم زواج العمانيين من أجنب وجاء نصه كالتالي :

استناداً إلى المرسوم السلطاني رقم 58/93 بالتفويض في إصدار أحكام تنظيم زواج العمانيين من أجنب ، وإلى القرار الوزاري رقم 92/93 بإصدار أحكام تنظيم زواج العمانيين من أجنب ، وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة . تقرر المادة الأولى يستبدل بنص المادة (2) من ملحق أحكام تنظيم زواج العمانيين من أجنب المرفق بالقرار الوزاري رقم 92/93 المشار إليه ، النص الآتي :
تشكل لجنة لبحث طلبات الموافقة على زواج العمانيين من أجنب وفقاً للتعليمات التي تصدر لتنظيم عملها ويكون تشكيلها على النحو التالي :
عضوان من وزارة الداخلية يكون أحدهما رئيساً للجنة - وعضو من وزارة التنمية الاجتماعية - وعضو من وزارة الصحة . وعضو من شرطة عمان السلطانية . وترفع اللجنة توصياتها إلى وزير الداخلية لإصدار القرار المناسب . صدر في : 7 من رجب 1433 هـ الموافق 28 : من مايو 2012 م .

ويرى الباحث أن هذا القرار يستفيد منه بعض الشخصيات والمجنسين العمانيين الذين حصلوا على الجنسية العمانية وليس العمانيين الأصليين . وكما يرى الباحث أن اشتراط موافقة الزوجة للزواج من أجنبية لا يناسب الكثير من الشباب ، وبالتالي يرجع الباحث ذلك أن العصمة بيد الرجل وليس المرأة والإسلام حلل الزواج بأربع نساء ما دام هنالك عدل ومساواة وقدرة على الزواج .

شروط عقد الزواج من الأجنبية في سلطنة عمان :

- أصل عقد الزواج او الوثائق .
- أصل بطاقة الإقامة اذا كان احد الطرفين الواقعة عمانياً .
- أصل اثبات الهوية (البطاقات الشخصية ، بطاقة مقيم ، جواز سفر) لأطراف العلاقة في حالة الزواج واذا كان احد طرفي العلاقة غير عمانياً يتطلب احضار اصل تصريح زواج العمانيين من الأجنب الصادر من وزارة الداخلية .
القانون الدولي: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية :
يشير القانون الدولي في المادة (16) من الإعلان العالمي لحقوق الانسان : لكل انسان في كل مكان ، الحق بأن يعترف له بالشخصية القانونية .

يشير القانون الدولي في المادة (23) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية :

1. الأسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية والاساسية في المجتمع ، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة .
2. يكون للرجل والمرأة ، ابتداء من بلوغ سن الزواج ، حق معترف به في التزوج وتأسيس أسرة .
3. لا ينعقد أي زواج الا برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاً كاملاً لا اكراه فيه .
4. تتخذ الدول الأطراف في هذا العهد التدابير المناسبة لكفالة تساوي حقوق الزوجين وواجباتهما لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله ، وفي حالة الانحلال يتوجب اتخاذ تدابير لكفالة الحماية الضرورية للأولاد في حالة وجودهم .

الدراسات السابقة :

دراسة علي (1991) بعنوان : المساندة الاجتماعية واتخاذ قرار الزواج واختيار القرين وعلاقتهم بالتوافق الزوجي وقد هدفت الدراسة الى تأكيد دور المساندة الاجتماعية من الاسرة في اتخاذ القرار الإيجابي للزواج ، والمشاركة في اختيار القرين للوصول الى التوافق الزوجي ، وقد تكونت عينة الدراسة من المجموعة الأولى وقوامها 50 من العاملون المتزوجون المدعمن بالمساندة الاجتماعية والعاطفية من الاسرة في اتخاذ قرار الزواج ، واختيار القرين ، ومن المجموعة الثانية وقوامها 50 من العاملين المتزوجين غير المدعمن بالمساندة الاجتماعية والعاطفية من الاسرة في اتخاذ قرار الزواج ، واختيار القرين ، واعتمدت الدراسة على الأدوات التالية : مقياس اتخاذ القرار ، واستبيان العلاقة الزوجية ، واستبيان التوافق الزوجي ، وقد أظهرت النتائج وجود فروق دالة احصائيا بين المجموعتين في الابعاد الاتية ، اتخاذ القرار الإيجابي ، والعلاقات الزوجية الإيجابية المستمرة ، والتوافق الزوجي .

دراسة العنقري (1997) بعنوان : ظاهرة زواج المواطنين السعوديين بزوجات غير سعوديات ، وقد هدفت الدراسة للتعرف على أسباب زواج المواطنين السعوديين بزوجات غير سعوديات والمشاكل الناجمة عن هذا الزواج ، وقد بلغت عينة الدراسة 3006 فردا ، جميعهم من المتزوجين من الاجنبيات ولم يسبق لهم الزواج ، وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية : ان من اهم أسباب زواج السعوديين بالاجنبيات تمثلت في محدودية الدخل وغلاء المهور ومتطلبات الزواج وكبر سن بعض الأزواج والحاجة الى تحسين النسل ، بينما تمثلت مشكلات الزواج بأجنبية في مشاكل متعلق بالأطفال بعد الطلاق ومشاكل متعلقة بالنفقة والنسب والتجنس .

دراسة روبيش (1998) بعنوان : أنماط الزواج المختلط الغربي - الأردني . وقد هدفت الدراسة للتعرف على أنماط الزواج المختلط الغربي - الأردني ، وسمات الشخصية الاجتماعية للزواج بين الرجال الأردنيين والنساء الاوربيات ، ومن النتائج التي تم التوصل اليها : يتطلب هذا الزواج توفير القدرة الاقتصادية الاجتماعية لزوج الأردنيين من الزوجات الاجنبيات ، وان نسبة التعليم العالي بين الرجال تتراوح ما بين 7 الى 18 % . بينما تبلغ هذه النسبة بين الزوجات ما بين 14_29% ، مما يتيح لهن فرصة للزواج المختلط ، كما ان الطلاق يحدث في معظم الأحيان بعد السنة الثالثة والسنة الخامسة ، خاصة إذا لم يكن الزوج يعمل عملا دائما بالإضافة الى اختلاف الأديان والعادات والتقاليد والثقافة والهويات .

دراسة مؤمن (2007) بعنوان : اثر الزواج الشباب المصري من الاجنبيات على القيم والمفاهيم والمبادئ الاسرية لمدينة شرم الشيخ السياحية . وقد هدفت الدراسة على التعرف على أسباب ظاهرة زواج الشباب المصري من الاجنبيات على القيم والمفاهيم والمبادئ الاسرية لمدينة شرم الشيخ السياحية ، وبلغ عينة الدراسة 113 شابا متزوجا من اجنبية ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي كما استخدم الاستبانة كأداة للدراسة ، ومن النتائج التي تم التوصل اليها : ان من اهم أسباب الزواج هي الفرص المتاحة للتعارف والالتقاء والاختلاط بالاجنبيات لفترات طويلة ، وان نسبة الفشل الزوجي بلغت 65.8% وما ترتب عليه من قضايا حضانة الأطفال .

دراسة الزهر (2017) بعنوان : انحلال الزواج المختلط واثره في ممارسة الحضانة ، وقد هدفت الدراسة اغلى الرغبة للوقوف على توجهات بعض الدول في حلها لتنازع القوانين بشأن انحلال الزواج المختلط وكذلك الحضانة ، وان انحلال الزواج المختلط واثره في ممارسة الحضانة في كون أن انفصام العلاقة الزوجية التي تكتسي بعدا دوليا تشكل في الغالب إننا يتمخض نزاعات متعددة بين أطراف الرابطة الزوجية ، وقد استخدمت الباحثة المنهج التحليلي في دراستها وللجوء أحيانا للمنهج المقارن كلما دعت الحاجة اليه ومن النتائج التي توصلت اليها الباحثة في دراستها : ان انحلال الزواج المختلط يثير عدة إشكالات من بينها القانون الواجب التطبيق والذي أخضعه المشرع الجزائري لقانون جنسية الزوج وقت رفع الدعوى حسب المادة 12 من الفقرة الثانية كمن القانون المدني الجزائري المعدلة ، كما اشارت الدراسة الى انحلال الزواج المختلط مشكلة الحضانة والتي ينجم عنها عدة إشكالات قانونية وقضائية فغالبا ما تعرض أمام الجهات القضائية الجزائرية ويسندها للقانون الذي يحكم اثار الانحلال تطبيقا لنص المادة 12 من الفقرة الثانية ، أي لقانون جنسية الزوج وقت رفع الدعوى .

دراسة لبلان (Leblance,2001) بعنوان : مسألة الهوية والزواج المختلط . وقد هدفت الدراسة الى التعرف على قضايا الهوية وعلاقتها بالزواج المختلط بين الأرمن وغيرهم ، التي تندرج ضمن الرضا الزوجي وانتقال الهوية الى الأطفال ، واستخدم الباحث المنهج التحليلي في دراسته ، ومن النتائج التي تم التوصل اليها : وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الرضا الزوجي للزيجات المختلطة ، وممارسة الهوية الاصلية الارمينية ، كذلك وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الرضا الزوجي والحفاظ على الهوية في الاسرة ، كذلك توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الاسرة المختلطة والمؤسسات التربوية التي تلعب دورا هاما في نقل الهوية الارمينية الى الأبناء (Josiane,2003.58)

دراسة (Hasseprauck , 1990) : بعنوان : التوافق الزوجي والتشابه بين الأزواج في الاتجاهات، الاستمتاع، السمات الشخصية ، وقد هدفت الدراسة الى معرفة العلاقة بين التوافق الزوجي والتشابه بين الأزواج في الاتجاهات ، الاستمتاع ، السمات الشخصية ، ولقد أجرى هيسبرج الدراسة على عينة مكونة من 40 زوجا و40 زوجة ، من غرب المانيا طبق عليهم مقياس للتوافق الزوجي ، مقياس للاتجاهات في ما يتعلق بمدى واسع للساسة والمجتمع ، الأمور الشخصية ، القدرة على فهم اتجاهات الزوج الاخر ، الاستمتاع في وقت الفراغ ، والهوايات والسمات الشخصية ، ولقد أظهرت نتائج الدراسة ارتباطا قويا بين التوافق الزوجي والتشابه في سمات الشخصية ، وكذلك التشابه في الاتجاهات ، التشابه في الهوايات والاستمتاع سويا في وقت الفراغ .

التعليق على الدراسات السابقة :

يتضح من خلال عرض الدراسات السابقة ان هذه الدراسة تتفق من حيث :
- هدفت الدراسة السابقة كدراسة روبيش (1998) إلى التعرف على أنماط الزواج المختلط الغربي - الأردني ، وسمات الشخصية الاجتماعية للزواج بين الرجال الأردنيين والنساء الاوربيات، ودراسة العنقري (1997) وهدفت للتعرف على أسباب زواج المواطنين السعوديين بزوجات غير سعوديات والمشاكل الناجمة عن هذا الزواج ، ودراسة علي (1991) هدفت الى تأكيد دور المساندة الاجتماعية من الاسرة في اتخاذ القرار الإيجابي للزواج ، والمشاركة في اختيار القرين للوصول الى التوافق الزوجي ، بينما الدراسة الحالية فقد هدفت إلى إظهار قدسية النظام الاسري في الإسلام ، وارتباطه الوثيق بالنظام التشريعي الإسلامي . وتحقيق استقرار الاسرة ، واستدامة الحياة الزوجية يقتضي إدراك كل من الزوجين للمسؤولية المنوطة به ، والقيام بها وفق الطريقة التي جعلت لها . وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي تظهر من الزواج الأجنبي وعدم الإلمام الكامل بتفاصيله ، ومعرفة الأسباب التي أدت الى زواج العمانيين من الأجنيبات والعكس كذلك .
- تناولت الدراسات السابقة موضوع الزواج المختلط ، ففي دراسة هيسبرج (1990) تناول التوافق الزوجي ، وفي دراسة لبلان (2001) تناول مسألة الهوية والزواج المختلط ، وفي دراسة مؤمن (2007) تناول الزواج لدى المصريين ومدى تأثيره على القيم والعادات ، وفي دراسة روبيش (1998) تناول أنماط الزواج ، بينما الدراسة الحالية فقد تناولت الزواج المختلط من الناحية القانونية في المجتمع العماني وهذا ما ميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة .
- اتفقت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في أهمية دراسة والتعمق في الزواج المختلط الأجنبي والآثار المترتبة عليه وأهميته والمشاكل التي تنجم منه ومعرفة سلبياته وإيجابيات وما إلى ذلك من أمور عديدة تنجم عنه وتعلق بالأسرة .
- إستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في الإطار النظري وفي اثناء الدراسة الحالية بعدد من المراجع العلمية .
- أغلب الدراسات التي أجريت مثل دراسة مؤمن (2007) ودراسة العنقري (1997) ودراسة علي (1991) تتناول الشباب المتزوجون فقط ، بينما الدراسة الحالية ركزت على الشباب المتزوجون والغير متزوجون للتعرف على أسباب الاختلاف بينهما .

- اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في المنهج المتبع فمنها من استخدم المنهج التحليلي كدراسة لبلان (2001) ودراسة العنقري (1997) ودراسة هيسبرج (1990) ، بينما الدراسة الحالية استخدمت المنهج الوصفي .
- اختلفت بعض الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية في اختيار عينة الدراسة ، فمن الدراسات من ركز على المتزوجون العاملون كدراسة مؤمن (2007) ودراسة هيسبرج (1990) التي ركزت على المتزوجون والاختلاف في سماتهم ، ودراسة روبيش (1998) التي ركزت على أنماط الزواج المختلط عند الأردنيين بينما الدراسة الحالية فقد ركزت على المتزوجون العمانيون من الاجنبيات والغير كمتزوجون من الاجنبيات .
- اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث مجتمع الدراسة ومكان دراستها وأهم نتائجها وتوصياتها .
- يأمل الباحث في أن تقدم هذه الدراسة فائدة للجهات المختصة والشباب العمانيين الراغبون بالزواج من الخارج .

منهج الدراسة :

اتبع الباحث المنهج الوصفي في دراسته ، ، حيث يعتبر هذا المنهج هو الأنسب لمعرفة أسباب التي تكمن وراء زواج العمانيين من الأجنيبات وذلك من وجهة نظرهم . كما أن هذا المنهج يحاول وصف وتقييم الواقع وهو المنهج الملائم له .

عينة الدراسة :

بلغت عينة الدراسة (50) متزوجا عمانيا من الأجنيبات ، (50) غير متزوج من العمانيين بالأجنيبات ، وتم توزيع الاستبانات عليهم بهدف جمع البيانات اللازمة لتحقيق الأهداف التي تسعى الدراسة للتوصل إليها .

أداة الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة لمعرفة أسباب لجوء العمانيين من الزواج بالأجنيبات استخدم الباحث الأدوات التالية :

1 - المشاهدة أو الملاحظة

2 - الاستبانة

نتائج الدراسة :

نتائج الإجابة على السؤال الأول :

- ما الأسباب التي تدفع العمانيين من الزواج بالأجنيبات من وجهة نظرهم ؟
- هناك العديد من الأسباب التي تدفع العمانيين من الزواج بالأجنيبات وهي كالتالي :
- غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج : وقد جاءت هذه الفقرة في المرتبة الأولى بنسبة بلغت 47 %.
- البحث عن الجمال والتغيير : وقد جاءت هذه العبارة في المرتبة الثانية بنسبة 23%.
- الظروف الاجتماعية التي تحيط بالأفراد من الشباب العماني: وقد جاءت هذه العبارة في المرتبة الثالثة بدرجة بلغت 16%.
- الظروف الصحية التي يعاني منها بعض العمانيين : وقد جاءت هذه العبارة في المرتبة الرابعة بنسبة بلغت 7% .
- كبر السن وقد جاءت هذه العبارة في المرتبة الخامسة بواقع بلغت 5 % .
- بينما جاءت العبارة التي تعنى بالظروف المالية الاقتصادية في المرتبة الخامسة بواقع 2%.

نتائج الإجابة المتعلقة بالسؤال الثاني :

- هل يجيز القانون العماني الزواج بالأجنيبات؟

يجوز للعمانيين الزواج من الأجنيبات ولكن يترتب على هذا الزواج عدد من الشروط ، ومن هذه الشروط التي ينبغي أن تتوفر لدى العمانيين الراغبين الزواج من أجنيبات والعمانيات الراغبات الزواج من أجنيبات الشروط التالية : الحصول على تصريح بذلك من وزارة الداخلية ، وذلك مع عدم الاخلال بحالات الزواج التي تمت قبل صدور هذا القرار ، ويصدر التصريح اذا توافرت الشروط التالية : أن تكون هناك أسباب اجتماعية او صحية تدعو الى الزواج ، وان يكون طالب الزواج من غير عمانية قادرا ماليا على تكاليف الزواج وتوفير السكن المناسب واعالة الاسرة ، وألا يكون متزوجا بعمانية ما لم تكن قادرة على القيام بواجبات الزوجية . وذلك وفق ما جاء بالقرار الوزاري رقم (92 / 93) .

كما أشارت الدراسة إلى النتائج التالية : وهو أهمية السماح للعمانيين الذين لديهم إعاقات بمختلف أنواعها بالزواج من أجنيبات وعدم ربط هذا الأمر بموافقة الزوجة الأولى وذلك بسبب عد قبول الكثير من الزوجات المواطنات العمانيات من الزواج بالمعاقين مما يترتب عليه ضررا كثيرا. وحيث أن القرار الوزاري يشير بأهمية موافقة الزوجة الأولى ويرى الباحث أن هذا الأمر قد يؤدي لبعض الشباب العماني إلى أضرار ونتائج سلبية .

نتائج الإجابة المتعلقة بالسؤال الثالث :

— ما مقترحات علاج هذه الظاهرة في المجتمع العماني من وجهة نظرهم ؟
- تقليل المهور وخفض تكاليف وأعباء الزواج ووضع سقف معين للمهر ، والتقليل من الإجراءات المرتفعة لصالات الافراح والضيافة بشكل عام ، وعمل قوانين وتشريعات صارمة للراغبين في السفر والدراسة للخارج . ومعالجة مشاكل كبار السن ممن توفيت زوجاتهم عن طريق توفير البيئة المناسبة للاقتران بنساء مواطنات سواء الارامل او المطلقات شريطة ان يكون هنالك تقارب في السن بينهم ، وفرض رسوم مالية على المتزوجين من الخارج بشكل سنوي .

التوصيات :

- إنشاء جمعيات تهتم بالشباب في عمر الزواج ، وتتكفل بالأعباء الاقتصادية والاجتماعية لإتمام الزواج بالصورة المرضية لدى الطرفين .
- تفعيل القروض الميسرة بدون فوائد للراغبين بالزواج ، وتسهيل الشروط المرتبطة بالمهر حتى لا يتم اللجوء بالزواج من الاجنبيات .
- إلحاق الراغبين بالزواج من الخارج في دورات وورش تثقيفية على الإيجابيات والسلبيات التي تكمن وراء هذه الظاهرة وذلك من مبدأ التثقيف والاطلاع بشكل أعمق وأوسع .
- يلاحظ أن أثار الزواج المختلط في كافة معالمه التشريعية انه يتطلب على المشرع ان يؤكد على المبادئ القانونية والقواعد الفاعلة التي تعالج هذا النوع من الزواج .
- تخصيص وإنشاء محاكم في السلطنة تتعلق بالدعوى التي يتم من خلالها رفض طلبات الزواج من الخارج ، ووجود نص قانوني في هذا الجانب .
- تخصيص لجان للمتابعة بالسماح للعمانيين الذين لديهم إعاقات بمختلف أنواعها بالزواج من أجنبيات وتيسير الأمور لهم ، وعدم ربط زواجهم بموافقة الزوجة الأولى ، أو مبالغ مالية .

الخاتمة :

تعتبر الاسرة مؤسسة اجتماعية نستطيع من خلالها ان نتطبع بعبادات وتقاليد المجتمع وارتباطها الأقوى ، ويكون بالزواج الذي ينظم العلاقات بين افرادها ويعطيها طابعا رسميا ، ومن ثم يكون للزواج أهمية بالغة لبناء الاسرة باعتبارها الخلية الأولى للمجتمع ، والمجتمع العماني يقوم على القيم الدينية والاجتماعية والأخلاقية ، وان أي اخلال بالقيم الدينية سوف يؤثر سلبا على المجتمع وعلى الاسرة .
كما أن الزواج من نفس البيئة الاجتماعية والثقافية يؤدي الى توافق اكبر بين الأزواج بعكس الزواج الناتج من بيئتين مختلفتين ، فكلما تشابهت وتقاربت الثقافات والعبادات كلما كان أسهل للتفاهم والاحترام .
إن الزواج في المجتمع هو الأساس الذي تبنى عليه الأسرة ، والأصل فيه ان يتم بين طرفين هما الرجل والمرأة تجمعهما الأهداف والطموحات ، ويحملان صفات مشتركة يستمدانها من المجتمع الذي ينتميان اليه ، فزواجهما يقدم للمجتمع إضافة من شأنها الدفع الى الامام .
كما أن هذا البحث تناول موضوعا مهما وشاقا بسبب عدم توفر المصادر المساعدة بشكل كبير وعدم توفر القرارات القضائية بالدرجة الكافية ، كما تناول هذا الوضع القانوني من زواج العمانيين من الأجانب .
وفي ختام البحث نستنتج أن الزواج العمانيين من الأجانب يثير الكثير من الإشكالات والتعقيدات قائمة إلى يومنا هذا وهذا راجع الى التباين الموجود ما بين الزوجين خصوصا من الجانب الديني والعقائدي والقانوني والى العادات والتقاليد وهذا ما دفع الكثير من الدول الى إيجاد حلول تتمثل في تحديد ووضع سن قوانين تنظم الزواج من الأجانب . والمشرع العماني بدوره عمل على وضع شروط وقوانين تنظم الزواج من الأجانب .

المراجع

المراجع باللغة العربية :

- الأغبري ، إسماعيل صالح (2014) . الاثار الاجتماعية للزواج من الخارج ، Atheer.om .
الخولي ، سناء (1987) . الزواج والاسرة في عالم متغير ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .
العنقري ، سلطان عبدالعزيز (1997) . ظاهرة زواج المواطنين السعوديين بزواج غير سعوديات أسبابه ، والمشاكل المترتبة عليها . رسالة ماجستير منشورة ، جامعة نايف العربية .
_ المادة 16 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان . اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة 217 ألف (د . 3 .) ، المؤرخ في 10 كانون الأول الموافق 10 ديسمبر 1948 .
المغربي ، محمود (2007) . في إشكالية تقنين القانون الدولي الخاص ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، ط1 ، 39-43 .
بدر ، يحيى مرسى (1999) : الادراك المتغير للشباب المصري ، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع ، القاهرة .
بدوي ، عبدالرحمن (2010) . المشكلات الاسرية الناشئة عن زواج السعوديين من غير السعوديات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة نايف العربية .
بلحاج العربي (2010) . الوجيز في شرح قانون الاسرة الجزائري ، الجزء الأول ، ط6 ، ديولان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .
بلعبور ، عبدالكريم (2005) . محاضرات في قانون الجنسية (على ضوء التعديلات الجديدة الواردة في أمر 1 / 5 الصادر بتاريخ 27 فبراير 2005 المتعلق بقانون الجنسية الجزائري) مطبوعة كلية الحقوق ، بن عكنون ، الجزائر ، السنة الجامعية 2009 / 2010 .
حسام الدين فتحي ، (1993) . جنسية أبناء الام المصرية المطلقة من أجنبي ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، السنة الخامسة والثلاثون ، مصر ، العدد الثاني .
خربوط ، مجد الدين طاهر ، 1997 ، مشكلة تعدد الجنسيات وتحديد المعاملة القانونية لمعدد الجنسية ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، مصر .
دياب ، فوزية (1980) . القيم والعادات الاجتماعية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
علي ، علي (1991) . المساندة الاجتماعية واتخاذ قرار الزواج واختيار القرين وعلاقتها بالتوافق الزواجي ، مجلة دراسات نفسية ، العدد الأول ، جامعة بنها ، مصر .
صفية بشتان ، (1998) . اثر الزواج المختلط على جنسية المرأة ، مذكرة ماجستير ، جامعة مولودي معمري ، تيزي وزو .
عمر ، معن خليل (2000) . علم اجتماع الأسرة ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، القاهرة
عمر ، معن خليل (2004) . علم اجتماع الاسرة ، دار الشروق للنشر والطباعة ، ط1 ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .
_ علي الدين ، رشا (2010) . القانون الواجب التطبيق على عقد الزواج ، دراسة في اطار التشريعات العربية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر .
زلاشي ، بشرى (2001) . الزواج المختلط ، إشكالية تنازع القوانين من حيث انعقاده واثاره ، بحث لنيل شهادة الماجستير في العقود والمسؤولية ، كلية الحقوق بن عكنون .
مقداد ، زهرة (2017) . انحلال الزواج المختلط واثاره في ممارسة الحضانة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الجزائر .
مهنا ، إبراهيم حمود (2020) . القانون الواجب التطبيق الذي يحكم الزواج ، المحاضرة رقم (3) بتاريخ 19 / 3 / 2020 .
مكاوي ، علي محمد (1990) . الانثروبولوجيا الاجتماعية ودراسة التغير والبناء الاجتماعي ، مكتبة نهضة الشرق ، جامعة القاهرة .
ولي ، باسم محمد ، محمد ، محمد جاسم (2004) . المدخل إلى علم النفس الاجتماعي ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع .

المراجع باللغة الإنجليزية :

- Hasseprauck,M.(1990):**About the relationship between similarity of attitudes and personality attributes and marital adjustment** , zeitchrift fuer sozialpsychology.21,(4).
- Halford,W,K.&Markman ,H.J.(ed).(1997) **Clinical Handbook of Marriage and Coupes Interventions** .N.Y: johon Wiley & Sons Ltd.
- Varro,Gabrielle.(2003). Sociologie de la mixite , **de la mixite amoureuse aux mixites sociales et culturelles**. Paris: Editions Be;in.